

القرار ٢٠١٤ (٢٠١١)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٦٦٣٤، المعقودة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى بياناته الصحفية المؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، و ٩ آب/أغسطس ٢٠١١، و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه من الحالة في اليمن،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه،

وإذ يرحب ببيان الأمين العام المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ الذي يحث فيه جميع الأطراف على التعاون البناء للتوصل إلى حل سلمي للأزمة الحالية،

وإذ يرحب بمشاركة مجلس التعاون الخليجي، ويؤكد من جديد دعم مجلس الأمن للجهود التي يبذلها مجلس التعاون الخليجي لحل الأزمة السياسية القائمة في اليمن،

وإذ يرحب باستمرار المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام، بوسائل منها الزيارات التي يقوم بها المستشار الخاص إلى اليمن،

وإذ يحيط علما بقرار مجلس حقوق الإنسان المتعلق باليمن (A/HRC/RES/18/19)،

وإذ يشدد على ضرورة إجراء تحقيق شامل ومستقل ونزيه، بما يتماشى والمعايير الدولية، فيما يزعم ارتكابه من اعتداءات وانتهاكات في مجال حقوق الإنسان، ابتغاء تفادي الإفلات من العقاب وضمان المساءلة الكاملة، وإذ يحيط علما في هذا الصدد بالشواغل التي أعربت عنها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان،

وإذ يرحب بالبيان الذي أصدره المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ ودعا فيه الرئيس صالح إلى التوقيع فورا على مبادرة مجلس التعاون الخليجي وتنفيذها، وأدان استعمال القوة ضد المتظاهرين العزل، ودعا إلى ضبط النفس والالتزام بالوقف الفوري والكلّي لإطلاق النار وتشكيل لجنة للتحقيق في الأحداث التي قادت إلى قتل بمنيين أبرياء،

وإذ يعرب عن القلق الشديد من تفاقم الحالة الأمنية، ولا سيما اندلاع النزاع المسلح واستفحال الحالة الاقتصادية والإنسانية بسبب عدم إحراز تقدم في التوصل إلى تسوية سياسية، واحتمال المزيد من التصعيد في أعمال العنف،

وإذ يؤكّد من جديد قراراته ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وإذ يكرّر ضرورة مشاركة المرأة مشاركة تامة فعلية وعلى قدم المساواة في جميع مراحل عمليات السلام نظرا إلى دورها الحيوي في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام، وإذ يؤكّد من جديد الدور الرئيسي الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في إعادة تشكيل نسيج المجتمع وإذ يشدد على ضرورة إشراكها في حل النزاع بهدف مراعاة منظورها واحتياجاتها،

وإذ يعرب عن القلق الشديد أيضا من تزايد أعداد المشردين داخليا واللاجئين في اليمن، والارتفاع المثير للجزع في حالات سوء التغذية بسبب الجفاف والارتفاع الحاد في أسعار الوقود والأغذية، وتزايد انقطاع الإمدادات الأساسية والخدمات الاجتماعية، واستفحال صعوبة الحصول على المياه المأمونة والرعاية الصحية،

وإذ يعرب كذلك عن القلق الشديد من زيادة التهديد الذي يمثله تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وخطر حدوث هجمات إرهابية جديدة في أجزاء من اليمن، وإذ يؤكّد من جديد أن الإرهاب بشقّي أشكاله ومظاهره يعد واحدا من أشد الأخطار التي تتهدد السلام والأمن الدوليين وأن أي أعمال إرهابية هي أعمال إجرامية وغير مبررة أيا كانت دوافعها،

وإذ يدين كافة الهجمات، الإرهابية وغيرها، التي تستهدف المدنيين والسلطات، بما في ذلك الهجمات التي تهدف إلى تقويض العملية السياسية في اليمن، من قبيل الهجوم الذي شن على الجمع الرئاسي في صنعاء يوم ٣ حزيران/يونيه ٢٠١١،

وإذ يشير إلى أن الحكومة اليمنية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها،

وإذ يشدد على أن أفضل حل للأزمة الراهنة في اليمن يكمن في عملية انتقال سياسية شاملة يقودها اليمن وتستجيب لمطالب الشعب اليمني وتطلعاته المشروعة إلى التغيير،

وإذ يؤكد من جديد تأييده للمرسوم الرئاسي المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر الرامي إلى إيجاد اتفاق سياسي مقبول لدى كافة الأطراف، وضمان نقل السلطة بطريقة سلمية وديمقراطية، بما في ذلك إجراء انتخابات رئاسية مبكرة،

وإذ يشدد على أهمية استقرار اليمن وأمنه، ولا سيما بالنظر إلى الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لمكافحة الإرهاب بوجه عام،

وإذ يدرك مسؤوليته الرئيسية في مجال صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وإذ يشدد على التهديدات التي يشكلها للأمن والاستقرار الإقليميين تفاقم الحالة في اليمن في ظل غياب تسوية سياسية دائمة،

١ - يعرب عن بالغ الأسف لسقوط مئات القتلى، ولا سيما في صفوف المدنيين، ومن ضمنهم نساء وأطفال؛

٢ - يدين بشدة انتهاكات حقوق الإنسان المتواصلة التي ترتكبها السلطات اليمنية، من قبيل الاستعمال المفرط للقوة ضد المتظاهرين المسالمين، إضافة إلى أعمال العنف واستخدام القوة وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الأطراف الفاعلة الأخرى، ويشدد على أنه ينبغي محاسبة كل المسؤولين عن ارتكاب أعمال العنف وانتهاك حقوق الإنسان والاعتداء عليها؛

٣ - يطالب كافة الأطراف بالامتناع فورا عن استخدام العنف وسيلة لبلوغ أهداف سياسية؛

٤ - يؤكد من جديد رأيه بأن التوقيع في أسرع وقت ممكن على اتفاق للتسوية قائم على أساس مبادرة مجلس التعاون الخليجي وتنفيذ هذا الاتفاق، أمر لا بد منه لبدء عملية انتقال سياسي جامعة ومنظمة بقيادة اليمن، ويلاحظ توقيع بعض أطراف المعارضة والمؤتمر الشعبي العام على مبادرة مجلس التعاون الخليجي، ويدعو كافة الأطراف في اليمن إلى الالتزام بتنفيذ تسوية سياسية قائمة على هذه المبادرة، ويلاحظ التزام رئيس اليمن بالتوقيع فورا على مبادرة مجلس التعاون الخليجي ويشجعه، هو أو من أذن لهم بالتصرف باسمه، على القيام بذلك وعلى إجراء تسوية سياسية تستند إليها، ويدعو إلى ترجمة هذا الالتزام إلى أفعال من أجل تحقيق انتقال سياسي سلمي للسلطة دون مزيد إبطاء، على النحو الوارد في مبادرة مجلس التعاون الخليجي والرسوم الرئاسي المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر؛

٥ - **يطالب** السلطات اليمنية بأن تعمل فوراً على ضمان امتثال أعمالها للالتزامات الواقعة على عاتقها بموجب الأحكام السارية من القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ وأن تسمح لأهالي اليمن بأن يتمتعوا بحقوق الإنسان ويمارسوا حرياتهم الأساسية، ومنها حقهم في التجمع السلمي للمطالبة برفع المظالم عنهم، وحرية التعبير، بما في ذلك حرية التعبير للعاملين في وسائط الإعلام؛ وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لإنهاء الهجمات التي تشنها قوات الأمن على المدنيين والأهداف المدنية؛

٦ - **يهيب** بكافة الأطراف المعنية أن تكفل حماية النساء والأطفال، وأن تعزز مشاركة المرأة في حل النزاع ويشجع كافة الأطراف على تيسير مشاركة المرأة مشاركة تامة وعلى قدم المساواة في صنع القرار بمختلف مستوياته؛

٧ - **يحث** كافة المجموعات المعارضة على الالتزام بأن تضطلع بدور كامل وبناء في التوصل إلى اتفاق بشأن تسوية سياسية قائمة على مبادرة مجلس التعاون الخليجي وفي تنفيذ هذه التسوية، ويطالب كافة المجموعات المعارضة بنبذ العنف والكف عن استخدام القوة وسيلة لبلوغ أهداف سياسية؛

٨ - **يطالب كذلك** بأن تقوم كافة المجموعات المسلحة بإزالة جميع الأسلحة من مناطق التظاهر السلمي، والامتناع عن ارتكاب أعمال العنف والاستفزاز وعن تجنيد الأطفال، و**يحث** كافة الأطراف على عدم استهداف البنى التحتية الحيوية؛

٩ - **يعرب** عن قلقه من وجود تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وعن تصميمه على التصدي لهذا التهديد وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك الأحكام السارية من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني الدولي؛

١٠ - **يشجع** المجتمع الدولي على تقديم المساعدة الإنسانية إلى اليمن، ويطلب في هذا الصدد من كافة الأطراف في اليمن تيسير عمل وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المعنية وكفالة وصول المعونة الإنسانية في حينها بصورة كاملة وآمنة ودون عوائق إلى المحتاجين إليها في جميع أرجاء اليمن؛

١١ - **يطلب** إلى الأمين العام مواصلة بذل مساعيه الحميدة، بوسائل منها الزيارات التي يقوم بها المستشار الخاص، ومواصلة حث كافة الأطراف اليمنية المعنية على تنفيذ أحكام هذا القرار، وتشجيع كافة الدول والمنظمات الإقليمية على المساهمة في تحقيق هذا الهدف؛

١٢ - يطلب إلى الأمين تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار في غضون ٣٠ يوما من اتخاذه، وكل ٦٠ يوما بعد ذلك؛

١٣ - يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره الفعلي.
